الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

مقدمـــــــــة

أولاً : أبعاد النمو الاقتصادي على المستوى الإجمالي

ثانياً : أبعاد النمو الاجتماعي

ثالثاً : توقعات الأداء الاقتصادي لعام 2004

رابعاً : قضايا اقتصادية واجتماعية

مقدمـــــــــة

رجوع للبداية

لم يكن عام 2003 عاما عاديا للبلدان العربية وبلدان العالم ككل ، فقد كان مليئا بالأحداث التي أثرت على مجريات الأوضاع الاقتصادية بالعالم ، وتأثرت بالتالي دولة الإمارات بتلك الأحداث من خلال حركة أسعار النفط ، وحركة السياحة والاستثمار ، فضلا عن تأثيرها في التجارة الخارجية

وتبرز دولة الإمارات من بين دول العالم التي شرعت في السنوات الأخيرة إلى تعزيز قطاعاتها الاقتصادية وخاصة قطاع الصناعات التحويلية وقطاعات الخدمات الإنتاجية مثل المؤسسات المالية والسياحة والاتصالات ، عزما منها على المضي قدما نحو تنويع مصادر الدخل القومي واستغلالا للثروة النفطية التي حباها الله بها .

لاشك أن دولة الإمارات مثل كافة دول العالم تستعد لتعزيز قدرتها التنافسية في عالم اصبح منفتحا أكثر ومتشابكا بدرجة تضع الدولة أمام تحديات كثيرة في مجال الإنتاج والاستثمار وتجهيز البني التحتية حتى تصل إلى تعديل التشريعات والقوانين الدافعة لأداء التنمية الاقتصادية على أسس سليمة .

وفي هذا الإطار تلعب الدولة دورا جديدا محفزا للاقتصاد وتعزز روح المبادرة لدى القطاع الخاص للاضطلاع بدور إيجابي بجانب القطاع

الحكومي والعام في عملية التنمية الشاملة بعيدا عن الدور السابق الذي كانت فيه مشاركته ضعيفة ودوره خدمي أكثر منه إنتاجي .

وحرصا من وزارة التخطيط على توضيح الرؤية وتصوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه دولة الإمارات للمسئولين ومتخذي القرارات والباحثين ، تقدم هذا التقرير السنوي الذي يبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة عام 2003 والتوقعات لتلك الأوضاع في ضوء المتغيرات المحلية والدولية لعام 2004 .

و نسأل الله أن يوفق دولتنا للتقدم والرقي

حميد بن احمد المعلا
وزير التخطيط

أولاً : أبعـــــــاد النمـــــــو الاقتـــــــصادي علـــــــى المـــــــستوى الإجمـــــــالي

رجوع للبداية

لقد أدى الارتفاع الكبير لسعر برميل النفط (بلغ متوسط السعر عام 2003 نحو 28.11 دولار) إلى التأثير بصورة إيجابية في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للدولة عام 2003 إذ بلغ 12.3 % مقارنة بعام 2002 وهو معدل مرتفع بسبب الزيادة في ناتج قطاع النفط الخام .

وبنظرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة بدون النفط نجد أنه بلغ 5.8 % مقارنة بعام 2002 وهذا يدل على أن هناك قدرة لاقتصاد الإمارات على النمو الذاتي من خلال قطاعات صناعية وزراعية وخدمية متنوعة ومتطورة ولديها القدرة على النمو بدون الاعتماد على النفط .

لقد بلغ حجم الاستثمارات الثابتة عام 2003 ما يقرب من 63 مليار درهم بينما كانت عام 2002 نحو 60 مليار درهم بنسبة زيادة قدرها 5% ، وارتفع حجم التجارة الخارجية من 348 مليار درهم عام 2002 إلى نحو 433 مليار درهم عام 2003 بنسبة زيادة قدرها 24.4 % وهو تطور كبير في حجم التعامل مع العالم الخارجي .

وارتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي من 174 مليار درهم عام 2002 إلى 189 مليار درهم عام 2003 بسبب الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) الذي ارتفع من 132 مليار درهم إلى 145 مليار درهم بينما حافظ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على مستواه بين 42 ، 43 مليار درهم بين عامي 2002 ، 2003 .

وتشير تقديرات وزارة التخطيط بأن عدد السكان في عام 2003 بلغ 4041 ألف نسمة بينما كان في عام 2002 نحو 3754 ألف نسمة بنسبة زيادة قدرها 7.6 % بينما ارتفع عدد المشتغلين من 2091 ألف مشتغل عام 2002 إلى 2191 ألف مشتغل عام 2003 بنسبة زيادة قدرها 4.8 % وبالتالي ازدادت الأجور من 76 مليار درهم إلى 79 مليار درهم بين عامي 2002 ، 2003 و ارتفع متوسط دخل الفرد من 70 ألف درهم عام 2002 إلى 73 ألف درهم عام 2003 وهو يعتبر من أعلى متوسطات الدخول في العالم .

الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 إلى نحو 293 مليار درهم مقارنة بحوالي 261 مليار درهم في عام 2002 ، وكذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط من 189 مليار درهم إلى 200 مليار درهم خلال نفس المدة .

وباستعراض توزيع مكونات الناتج المحلي قطاعيا نجد أن القطاع النفطي (النفط خام والصناعات النفطية) حقق في عام 2002 ما نسبته 33.7 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 37.9 % عام 2003 بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذا العام . كما مثل القطاع الحكومي والعام (قطاعات الكهرباء والماء والاتصالات والخدمات الحكومية) ما نسبته 19.2 % عام 2002 و انخفضت هذه النسبة إلى 18.1 % عام 2003 رغم زيادتها كقيمة ، وكذلك القطاع الخاص كانت نسبة تمثيله في الناتج المحلي للدولة عام 2002 نحو 47.1 % بينما أصبح 44 % عام 2003 ولكن بقيمة مرتفعة عن عام 2002 .

توزيع قطاعي للناتج المحلي الإجمالي

مليار درهم

التوزيع القطاعي	2002	2003
القطاع النفطي	88	111
النفط الخام	72.5	93
الصناعات النفطية	15.5	18
القطاع الحكومي والعام	50	53
القطاع الخاص	123	129
الناتج المحلي الإجمالي	261	293

وبتتبع هيكل الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 نجد أن القطاعات الإنتاجية حققت ما قيمته 164.8 مليار درهم وتشتمل على قطاعات النفط والصناعة والزراعة والكهرباء والماء والتشييد والبناء وتمثل هذه القطاعات 56.2 % من جملة الناتج المحلي المتحقق في نفس العام ، وقطاعات الخدمات الإنتاجية حققت ما قيمته 92.3 مليار درهم وتشمل قطاعات التجارة والنقل والاتصالات والعقارات والمؤسسات المالية وتمثل 31.5 % من جملة الناتج المحلي عام 2003 ، أما القطاعات الخدمية فقد حققت ما قيمته 35.9 مليار درهم وبنسبة 12.3 % من جملة الناتج المحلي الإجمالي .

الاستثمارات الثابتة

تسعى دولة الإمارات من خلال الاستثمارات إلى تنمية القطاعات المختلفة معتمدة على عائدات النفط من جهة والعمل على تنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المتمثلة في مشروعات المناطق الحرة بكافة الإمارات أو برنامج المبادلة (الأوفست) .

لذلك نجد أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات سنويا موزعة على القطاعات بهدف تحقيق التنمية المتوازنة .

لقد نفذت الدولة استثمارات بلغت 63 مليار درهم عام 2003 بينما كانت في عام 2002 نحو 60 مليار درهم ، وبلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي عام 2003 نحو 21.5 % .

التوزيع القطاعي للاستثمارات

مليار درهم

التوزيع القطاعي	2002	2003
القطاعات الإنتاجية	**28.4**	**29.7**
قطاعات الخدمات الإنتاجية	**27.3**	**28.7**
القطاعات الخدمية	**4.3**	**4.6**
جملة الاستثمارات	**60**	**63**

يشير هيكل الاستثمارات إلى أن القطاع الحكومي قد استحوذ على ما نسبته 22.2% من جملة الاستثمارات المحققة عام 2003 أما القطاع العام فقد حقق ما نسبته 34.9 % أما القطاع الخاص فنفذ استثمارات نسبتها 42.9 % وهو يبين دور القطاع الخاص في العملية التنموية بالدولة

استحوذت المشروعات الإنتاجية على نسبة 47.1 % من إجمالي الاستثمارات في عام 2003 وبقيمة بلغت 29.7 مليار درهم وهذا يعكس اتجاهات التنمية في الدولة حيث يلقى الجانب الإنتاجي اهتمام المسئولين والمستثمرين ورجال الأعمال تماشيا مع التطورات الاقتصادية وحاجة البلاد لإنتاج يغطي الاحتياجات المحلية ويقلل من الواردات السلعية .

واستكمالا لمنظومة الاستثمارات الإنتاجية حققت قطاعات الخدمات ذات الطابع الإنتاجي مثل الاتصالات والتجارة والعقارات استثمارات قيمتها 28.7 مليار درهم بنسبة 45.6 % من جملة الاستثمارات عام 2003 ، أما القطاعات الخدمية والتي تتركز في الأنشطة الحكومية فحققت استثمارات بلغت 4.6 مليار درهم بنسبة 7.3 % وهي تتركز في الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والأمن والعدالة والإعلام والثقافة والخدمات الاجتماعية والشخصية.

وبشكل عام هناك أربعة قطاعات شكلت استثماراتها ما يقرب من 64 % من جملة الاستثمارات عام 2003 وهي قطاعات النفط الخام والصناعات التحويلية والعقارات والنقل والاتصالات.

الاستهلاك النهائي

تأثر نمط الاستهلاك النهائي في الدولة نتيجة للزيادة السكانية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد ارتفع حجم الاستهلاك النهائي من 174 مليار درهم عام 2002 إلى 189 مليار درهم عام 2003 .

وعند تحليل هيكل الاستهلاك النهائي يلاحظ أن الاستهلاك الحكومي ارتفع من 42 مليار درهم عام 2002 إلى 44 مليار درهم عام 2003، حيث عملت الحكومة على الاستمرار في تطوير ونشر الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة .

كما شهد الاستهلاك الخاص (العائلي) زيادة في عام 2003 إذ بلغ 145 مليار درهم بينما كان في عام 2002 نحو 132 مليار درهم وذلك نتيجة للزيادة السكانية والمستوى المعيشي المرتفع الذي يتمتع به سكان دولة الإمارات وتأثر ذلك بالزيادة النسبية في الأسعار العالمية .

وإذا كان معدل الزيادة في حجم الاستهلاك الحكومي 4.8 % بين عامي 2002 ، 2003 فهذا يرجع لقدرة الحكومة على ضبط نفقاتها بينما كان معدل الزيادة في حجم الاستهلاك الخاص 9.8 % بسبب النمط الاستهلاكي المرتفع للسكان بالإضافة إلى الزيادات في الأسعار ، فتشير البيانات إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع من 117 % عام 2002 إلى 121 % عام 2003 وكانت أكبر زيادة في بند الإيجارات وملحقات السكن التي ارتفعت فيها الأسعار من 104.3 % إلى 110.4 % بين عامي 2002 ، 2003 .

التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما وفعالا ، حيث تعتمد معظم الفعاليات الاقتصادية في الدولة على عوائد صادرات النفط الخام ، كما أن الواردات تساهم بصورة مباشرة في تلبية احتياجات الطلب المحلي على مختلف السلع سواء كانت للاستثمار أو الاستهلاك .

وتشير البيانات إلى أن الفائض في الميزان التجاري قد ارتفع عام 2003 إلى 50.9 مليار درهم مقارنة بعام 2002 الذي بلغ 34.9 مليار درهم ويعزى ذلك لارتفاع قيمة الصادرات من النفط الخام من 61.2 مليار درهم إلى 81.2 مليار درهم وكذلك زيادة قيمة الصادرات من المنتجات النفطية والغاز من 11.9 مليار درهم إلى 13 مليار درهم .

ولقد بلغ حجم الصادرات 241.8 مليار درهم عام 2003 وكان في عام 2002 نحو 191.6 مليار درهم وتشير البيانات إلى أن الصادرات عام 2003 يغلب عليها النفط الخام والمنتجات النفطية ، إذ بلغت مساهمته في الهيكل الإجمالي لصادرات الدولة 45 % أما إعادة التصدير فبلغت نسبتها 33.9 % وصادرات المناطق الحرة 17.1 % والصادرات الأخرى 4 % .

ازدادت الواردات في عام 2003 حيث بلغت 190.8 مليار درهم بينما كانت في عام 2002 نحو 156.6 مليار درهم ، وتمثل الواردات المباشرة للإمارات 77.3 % وواردات المناطق الحرة 22.7 % من جملة الواردات .

وعند تناول موضوع التجارة الخارجية، لابد من التطرق للاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون كأحد أهم القرارات الاقتصادية التي اتخذت منذ قيام المجلس عام 1981. حيث بدأ في أول يناير عام 2003 تطبيق المرحلة الأولى للاتحاد الجمركي وتستمر لمدة عام ثم تبدأ المرحلة الثانية من أول عام 2004 . ويقوم الاتحاد الجمركي على الأسس التالية :

1- تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
2- نظام (قانون) جمركي موحد.
3- اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس.
4- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير.
5- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
6- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية.
7- معاملة السلع بين دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

المؤسسات المالية

للمؤسسات المالية والنقدية دور بارز في عملية التنمية ، كونها تمثل قناة التمويل لمشروعات التنمية . ولقد ترك هذا القطاع بصماته بصورة واضحة على مجمل التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال مراحل التنمية بالدولة .

لقد شهد عام 2003 تطورا في أعمال الجهاز المالي والنقدي ويتبين ذلك من خلال متابعة المؤشرات النقدية ، حيث ارتفعت السيولة المحلية الخاصة إلى 200.6 مليار درهم عام 2003 مقارنة ب 173.6 مليار درهم عام 2002 ويأتي ذلك نتيجة تطور الودائع النقدية من 35.1 مليار درهم عام

2002 إلى 44.5 مليار درهم عام 2003 بالإضافة إلى أن حجم الودائع شبة النقدية (الآجلة) تطور ليصل إلى 142.3 مليار درهم عام 2003 مقارنة ب 126.6 مليار درهم عام 2002 .

وفي المقابل فإن حجم السيولة الإجمالية للدولة قد تطور ليصل إلى 250.9 مليار درهم عام 2003 بينما كان 220.7 مليار درهم عام 2002 .

ولقد وصل حجم الائتمان المصرفي للمقيمين عام 2003 إلى 196.9 مليار درهم مقارنة ب 165.6 مليار درهم عام 2002 ويمثل الائتمان في الأنشطة الاقتصادية ما نسبته 58.6 % من حجم الائتمان في عام 2003 كان نصيب قطاع التجارة منها 57 مليار درهم بنسبة 28.9 % من إجمالي الائتمان بالدولة وقطاع التشييد والبناء 26.8 مليار درهم بنسبة 13.6 % والكهرباء والماء 11.1 مليار درهم بنسبة 5.6 % والصناعات التحويلية 11 مليار درهم بنسبة 5.6 % وباقي القطاعات ما نسبته 4.9 % من إجمالي الائتمان المصرفي لعام 2003 .

الائتمان المصرفي للمقيمين

مليار درهم

البيـــــــــــان	2003
الأنشطة الاقتصادية	**115.3**
مؤسسات مالية (عدا المصارف)	**2.3**
الحكومة	**19.7**
قروض شخصية	**45.4**
أنشطة أخرى	**14.2**
جملة	**196.9**

ثانيا : أبعاد النمو الاجتماعي

رجوع للبداية

حققت دولة الإمارات تقدما هاما في معظم المؤشرات الاجتماعية، حيث تراجعت معدلات الوفيات من 1.7 % عام 2000 إلى 1.59 % عام 2003 وكذلك معدل وفيات الأطفال الرضع من 8.3 % عام 2000 إلى 7.9 عام 2003 وأرتفع نصيب المرأة في إجمالي قوة العمل من 9.6 % عام 1985 إلى 14.7 % عام 2003 وارتفع عدد مدارس تعليم

الكبار من 108 مدرسة عام 2000 إلى 122 مدرسة عام 2003 وبالتالي انخفضت نسبة الأمية من 14.9 % عام 2000 إلى 13.9 % عام 2003 وكذلك ارتفعت حالات المساعدات الاجتماعية وارتفع أعداد المستفيدين من خدمات مراكز رعاية المعاقين وزاد عدد دور الحضانة والكثير من أنشطة الرعاية الاجتماعية .

ويمكن متابعة النمو الاجتماعي عبر تناول التطورات في المجالات الاجتماعية التالية :

السكان والمشتغلون

تولي الدولة اهتماما كبيرا بقضية السكان، باعتبارها من أهم القضايا التي تستوجب لها المزيد من الدراسات والبيانات، لما لها من انعكاسات بشكل ونوعية التنمية ومستقبلها في السنوات القادمة، ولما لها من ارتباط بقضايا اقتصادية واجتماعية هامة ، من أجل ذلك اصبح إجراء تعداد للسكان أمرا واجبا وضروريا لتوفير بيانات فعلية عن السكان وخصائصهم وتوزيعاتهم وعن العمالة ونوعيتها ومجالاتها .

ولحين الوصول لبيانات فعلية تتوفر من التعداد العام للسكان، قامت وزارة التخطيط بعمل تقديرات لعدد السكان في عام 2003 حيث بلغ 4041 ألف نسمة بزيادة قدرها 7.6 % عن عام 2002، ويشكل عدد الذكور بنحو 2745 ألف نسمة والإناث نحو 1296 ألف نسمة في نفس العام.

وتشير البيانات إلى أن عدد المشتغلون بلغ عام 2003 نحو 2191 ألف مشتغل بنسبة 54.2 % من جملة السكان بينما كان في عام 2002 نحو 2091 ألف مشتغل.

وبتوزيع أعداد المشتغلين على القطاعات الاقتصادية نجد أن هناك أربعة قطاعات استحوذت في عام 2003 على 61 % من جملة المشتغلين بالدولة ، حيث بلغت نسبة العاملين في قطاع التجارة وخدمات الإصلاح ما يقرب من 19.6 % من جملة المشتغلين، وقطاع التشييد والبناء ما نسبته 16.5 %، وقطاع الصناعات التحويلية 13.6 %، وقطاع الخدمات الحكومية 11.3 % .

وتأتي قضية البطالة على رأس القضايا التي ترتبط بالسكان والقوي العاملة ، ولا شك أن الحكومة تبذل جهودا كبيرة لعلاج كافة السلبيات الناتجة عن التركيبة السكانية الحالية في صورة قوانين منظمة للعمل في الحكومة

والقطاع الخاص وتشجيع دخول المرأة لمجالات العمل المختلفة ، وتقوم هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية بجهود كبيرة في سبيل توفير التدريب المناسب والتوظيف للكوادر المواطنة .

الخدمات التعليمية

تبذل الدولة جهودا ملموسة في مجال تطوير الخدمات التعليمية ، وتضع السياسات والرؤى للمستقبل لزيادة فاعلية تلك الخدمات وتطوير نوعية قدرات الكوادر البشرية وتوفير الخريجين المؤهلين للانخراط في سوق العمل مع التركيز على الجوانب التقنية والتي تلبي حاجات المجتمع في الأنشطة والقطاعات الإنتاجية ، وتسعى في اتجاه آخر لتقليل نسبة الأمية وزيادة معدلات قيد الإناث في جميع مراحل التعليم .

لقد تحسنت معدلات الأداء للخدمات التعليمية فتراوح عدد الطلبة لكل معلم 12.3 في عام 2003 ، كما أنخفض عدد الطلبة لكل فصل من 23.6 عام 2002 إلى 23.4 عام 2003 وارتفع عدد المدارس من 1188 مدرسة عام 2002 إلى 1208 مدرسة عام 2003 وارتفع عدد الطلبة من 584 ألف طالب عام 2002 إلى 595 ألف طالب عام 2003 وارتفع عداد المعلمون إلى 40.3 ألف معلم ومعلمة عام 2003 .

ولقد بلغ عدد طلاب وطالبات التعليم الجامعي حوالي 68.2 ألف طالب وطالبة خلال العام الدراسي2000 / 2003 وتم تخرج ما يقرب من 11.5 ألف طالب وطالبة في نفس العام الجامعي .

إن بيانات الميزانية الاتحادية للدولة تشير إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم العام بلغ عام 2003 نحو 4187 مليون درهم وهو يمثل 18.9 % من جملة الإنفاق الحكومي الاتحادي لنفس العام .

ويعد التعليم في دولة الإمارات مكونا أساسيا من مكونات المجتمع ، يتأثر بالإنجازات الكبيرة التي حققتها الدولة في مسيرتها ويسهم في تحقيق الإنجازات الحالية والمستقبلية . والتعليم في إطار الأهداف السامية للمجتمع منوط به أن يستجيب لحاجات الإنسان بالإمارات ومجتمعه ، وأن تتبنى سياساته وخططه وبرامج تطويره وفق الموجهات الأساسية التي يحددها المجتمع لنظامه التعليمي والتي برزت من خلال استراتيجية التعليم التي وضعتها وزارة التربية والتعليم .

ولقد اشتقت موجهات السياسة التعليمية من المصادر التالية :

الدين الإسلامي – دستور الدولة وتشريعاتها – تراث الدولة وتاريخها – الواقع الاجتماعي والسكاني- الواقع الاقتصادي- سياسة الدولة وعلاقاتها – واقع النظام التعليمي التحديات والطموحات المستقبلية .

الخدمات الصحية

إن التطور الذي شهدته الخدمات الصحية في دولة الإمارات ، يعتبر من العلامات المميزة في مسيرة التنمية ، فقد قامت الحكومة والهيئات المعنية الأخرى بتقديم الخدمات الطبية العلاجية منها والوقائية ، وذلك بهدف تأمين المناخ الصحي للمجتمع وحمايتهم من الأمراض ، ومن أجل ذلك رصدت في المخصصات المالية اللازمة لتطوير الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية ، وأقيمت المنشآت الصحية الحديثة في مختلف مناطق الدولة .

و لقد شهدت جميع المؤشرات الصحية تغيرات إيجابية تعكس مدى فاعلية خطط التطوير وفاعلية البرامج الشاملة المتكاملة للرعاية الصحية ، فنجد تقدم في المنشآت والتجهيزات الصحية وبالكوادر الفنية ، فنلاحظ زيادة في أعداد المستشفيات لتصل إلى 27 مستشفى حكومي ، 14 مستشفى حكومي بإدارات ذاتية ، 27 مستشفى خاص , وارتفاع في عدد الأسرة إلى 4101 سرير بالمستشفيات الحكومية ، 2781 سريرا بالمستشفيات الحكومية ذات الإدارة الذاتية ، 1461 سريرا بالمستشفيات الخاصة بواقع 484 فرد لكل سرير بالدولة . وتابع ذلك زيادة أيضا في العيادات الحكومية فأرتفع أعدادها ليصل إلى109عيادة عام 2003،ويعمل بها 445 طبيبا بشريا ، 39 طبيب أسنان والعيادلت الخاصة 1281 عيادة يعمل بها 2792 طبيبا .

ونتيجة للتوسع في تقديم الخدمات الصحية وارتفاع تكلفتها بسبب توفير الدولة لأحدث الأجهزة الطبية ، ارتفع الإنفاق الحكومي على الصحة من 1641 مليون درهم عام 2002 إلى 1732 مليون درهم عام 2003 وبنسبة 7.8 % من جملة الإنفاق الاتحادي .

انطلاقا من مفهوم أن صحة إنسان الإمارات هي الثروة الحقيقية والمحور الأساسي لكافة برامج التنمية ، وضعت وزارة الصحة أهداف للسياسة الصحية بالدولة ومبادئ أساسية ترتكز عليها السياسة وهي :

1. الإنسان محور الحياة وهدف التطور الاقتصادي والاجتماعي .

2. الصحة المستدامه للجميع طوال العمر والتمتع بأعلى مستوى صحي .
3. الرعاية الصحية الأولية هي المدخل الأساسي للرعاية الصحية .
4. التوزيع العادل والمناسب وتلبية حاجة المستفيدين .
5. الاستجابة لمتطلبات صحة المرأة الإنجابية والصحة الأسرية .
6. مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية.
7. تطوير التشريعات.
8. رفع الوعي الصحي .
9. التمسك بآداب وأخلاقيات الممارسة الطبية .

الرعاية الاجتماعية

انطلاقا من الأهمية التي توليها دولة الإمارات العربية المتحدة لعملية التنمية الاجتماعية وضرورة مواكبتها للتطورات الاقتصادية التي حققتها الدولة ، ظهر الاهتمام بنشاط الرعاية الاجتماعية والذي يعتبر من الأنشطة الرئيسية التي شملها التطوير حيث تم إنشاء مراكز ووحدات التنمية الاجتماعية في مدن وقرى الدولة كافة والتي بدورها تقوم بالعديد من المهام منها منح المساعدات الاجتماعية للفئات المستحقة والتوعية والإرشاد الاجتماعي ورفع مستوى التربية الاجتماعية وإقامة مؤسسات رعاية الأسرة والطفولة وغيرها .

وفي دولة الإمارات وتبرز الرعاية الاجتماعية عبر عدة أوجه منها المساعدات الاجتماعية المقدمة والإغاثة الداخلية والخارجية ورعاية المعاقين والأحداث الجانحين ودور الحضانة ورعاية المسنين والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية ومراكز التنمية الاجتماعية والتي أنشئت على أسس من القيم الدينية والأخلاقية والوطنية التي تضمن الاستقرار لكل فرد في الدولة وفيما يلي إشارة لبعض أوجه التنمية الاجتماعية بالدولة مثل :-

1- المساعدات الاجتماعية

نتيجة للتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمتلاحقة في مختلف جوانب الحياة وحرصا من الدولة على تحسين ظروف ومستويات معيشة أفراد المجتمع قامت الحكومة بتقديم المساعدات الاجتماعية للأفراد الذين هم في حاجة للمحافظة على مستوى معيشي لائق .

وقد بلغت عدد الحالات المستحقة للمساعدات الاجتماعية في عام 2003 على مستوى الدولة 33422 حالة منها 31.7 % لفئة الشيخوخة وهي

أكبر النسب بين جميع الفئات المستحقة ثم حالات الطلاق بنسبة 16.6 % وفئة العجز المادي 13.6 % أما أقل النسب فقد سجلت في فئة مجهول الوالدين 0.2 % وطلبة متزوجون بنسبة 0.5 % وفئة الهجران بنسبة 1.2 % .

2- رعاية المسنين

فئة المسنين هم الذين يقيمون بمفردهم ولا يجدون عائلا يرعاهم أو يهتم بشؤونهم ومنهم من أجبرته الظروف على الإقامة المستمرة في المستشفيات أو أجبره عقوق أبنائه له بالاستغناء عنه وإيوائه في المستشفيات ودور المسنين ، هذه الفئة العاجزة كانت محل اهتمام كبير وشامل في الدولة بعد هذا التطور الحضاري وزيادة الخدمات والرعاية الصحية والوقائية والاجتماعية للجميع خاصة فئة المسنين .

فقد تم إنشاء دور للمسنين تعيد تأهيلهم لاستعادة قدراتهم الجسمانية والذهنية وإشراكهم في المجتمع وربطهم بأسرهم وأهلهم .

ولقد بلغ عدد المسنين في المراكز عام 2003 نحو 149 مسن منهم 21.5 % في استراحة الشواب بدبي وهي أعلى نسبة لعدد الحالات ثم 20.8 % في دار رعاية المسنين بالشارقة و18.1 % في دار رعاية المسنين برأس الخيمة و 11.4 % و10.1 % في مستشفى الساد ومركز التأهيل الطبي بأبوظبي و 9.4 % في دار رعاية المسنين بعجمان و 8.7 % في مستشفى العين .

ويجسد قطاع الرعاية الاجتماعية المفاهيم الأصيلة التي تتماشى مع قيم المجتمع من خلال التعامل مع كبار السن واحترامهم ورعايتهم وصرف المساعدات لمن يحتاجها ومعالجة الأسباب المؤدية للتفكك الأسرى والتي تؤدي لجنوح الأحداث وغيرها من القضايا الاجتماعية التي تخص المجتمع ومن هذا المنطلق يكون التركيز على المراكز الاجتماعية ونشر الوعي الثقافي والأنشطة التربوية وإتاحة المجال أمام جميع أفراد المجتمع للمشاركة وإبراز أهميته وأنشطته هذه المراكز لتصل لجميع المدن والقرى في الدولة .

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004 نحو 312 مليار درهم مقارنة ب 293 مليار درهم سجلها الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 ، وبنظرة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط من المتوقع أن يبلغ 210 مليار درهم مقارنة 200 مليار درهم عام 2003 . وبمعدل نمو سيبلغ نحو 5 % مقارنة بعام 2003 وهذا يدل على أن هناك قدرة لاقتصاد الإمارات على النمو بدون الاعتماد الكلي على النفط .

ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الاستثمارات التي نفذتها الدولة على القطاعات في عام 2004 إلى 65 مليار درهم بعد أن سجلت نحو 63 مليار في عام 2003 خاصة أن الدولة تسعى من خلال هذه الاستثمارات إلى تنمية القطاعات المختلفة وتعمل دائما على تنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى .

كما وأن نمط الاستهلاك النهائي تأثر نتيجة للزيادة السكانية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات فمن المتوقع أن يصل الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى 201 مليار درهم في عام 2004 .

وبالنسبة للفائض في الميزان التجاري فتوقعات 2004 تشير إلى أنه سيصل إلى 56 مليار درهم وذلك للقيمة المرتفعة المتوقعة لإجمالي الصادرات حيث تصل إلى 269 مليار درهم وإجمالي الواردات إلى 213 مليار درهم.

ويمكن إدراج بعض التوقعات لعام 2004 لبعض من المتغيرات الاقتصادية مثل :-

- عدد السكان بالألف نسمة يتوقع أن يصل إلى 4320 ألف نسمة .
- عدد المشتغلون بالألف مشتغل سيصل إلى 2304 ألف مشتغل .

معدل التضخم يرتفع ليصل إلى 3.7 % وذلك لعدم استقرار سعر الدولار عالميا وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات السلعية وينعكس بالتالي على مجمل أسعار السلع في السوق الإماراتية .

- متوسط دخل الفرد بالألف درهم من المتوقع أن يصل إلى 59.7 ألف درهم .

ولازالت جهود الدولة في تنمية الموارد البشرية مستمرة وبجهود أكبر في قضية البطالة والتوطين وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة بإيجابية وجعله

شريكا في مسيرة التنمية ومن الإنجازات في التنظيم المؤسسي و التي سوف تؤتي ثمارها في عام 2004 والسنوات القادمة إعادة تفعيل اللجنة المركزية للتنسيق الإحصائي التي سوف تعمل في أهم مجالات العمل التخطيطي وهو الجانب الإحصائي والذي هو أساس لأي سياسة أو قرار يتخذ في القضايا والسياسات المستقبلية كما يعول على هذه اللجنة سد الفجوة الرقمية وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات لخدمة أغراض الاقتصاد والتخطيط .

رابعا : قضايا اقتصادية واجتماعية رجوع للبداية

1-البطالة في دولة الإمارات

تعد البطالة من الظواهر السلبية الكبيرة التي تؤثر بشكل مباشر في حركة التنمية الاقتصادية وتدني معدلات الأداء الاقتصادي وبالتالي فإنها من الأسباب المهمة في الركود الاقتصادي في أي دولة من الدول ولها انعكاسات خطيرة على المجتمع بشكل عام .

ودولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي ظهرت فيها هذه المشكلة التي تحتاج لإلقاء الضوء عليها ومتابعتها وإيجاد حلول سريعة لتفاقمها بناءا على البيانات والأرقام التي أظهرت حجم هذه المشكلة وخطرها خصوصا وأنها في بلد يعتبر اقتصاده ثالث أكبر الاقتصادات العربية ، وما لهذه المشكلة من آثار كبيرة على الدولة كالهدر المالي في التعليم والتدريب وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية بسبب قصور الوسائل المتاحة للعاطل وفقدانه لأهميته الاجتماعية كما تؤدي للشعور بالقلق والإحباط وفقدان الروح المعنوية لدى الأفراد .

وتأخذ البطالة في الدولة ثلاث أشكال أولها البطالة المقنعة وهم الموظفون يعملون ولديهم مسميات وظيفية لكنهم لا يؤدون مهامهم الوظيفية أي عمالة غير منتجة ، أما النوع الثاني فهي البطالة غير المؤهلة وهذه طاقة عمل غير مساهمة في الإنتاج الوظيفي وغير مساهمة في سوق العمل بسبب نقص المهارة ، والنوع الثالث هم الطلبة حديثي التخرج والذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه ، و يوجد 15 ألف خريج وخريجة من أبناء وبنات الإمارات من العاطلين والباحثين عن العمل وفق تقرير التوظيف والموارد البشرية 2004 والذي صدر عن هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية المواطنة بالدولة .

وقد يكون الشكل الثاني والثالث من البطالة ناتج عن التباين الحادث بين القوى العاملة الموجودة ومتطلبات سوق العمل ويرتبط بظاهرتين العمالة الوافدة ، والخلل في التركيبة السكانية مما ساعد على تفاقم المشكلة .

وتعتبر دولة الإمارات من أكبر الدول المستقبلة للعمالة الوافدة وتعاني في الوقت نفسه من ارتفاع معدلات البطالة بين سكانها المواطنين وقد يعزى استقدام العمالة الوافدة أثناء قيام الدولة لكونها في بداية التكوين وبناء المؤسسات فكانت الحاجة ملحة لعدد كبير من الموظفين الذين يستطيعون إدارة هذه المؤسسات وكذلك بداية تشكل القطاع الخاص ولكن استمرار الوضع السابق دون تطوير أساليب تأهيل العمالة المواطنة بشكل يتناسب مع تغيرات ومتطلبات سوق العمل الحكومي والخاص خلال تلك السنوات أدى إلى بروز المشكلة .

ومن هذا المنطلق يجب التأكيد على ضرورة للسعي لوجود حل إيجابي للتصدي لهذه المشكلة ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي :

- § الارتقاء بالمهارات البشرية في العمالة المواطنة خاصة عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل المهني المتواصل .
- § متابعة سياسة التوطين القائمة حاليا خاصة وأنها أثبتت نجاحها في القطاع المصرفي وستكون ناجحة في كل المجالات والأعمال وهي بحاجة لتطوير ومتابعة وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجه المواطنين في جهات توظيفهم .
- § إعطاء القطاع الخاص دورا مؤثرا وفعالا في المساهمة بحل مشكلة البطالة في الدولة وذلك بفتح أبواب العمل أمام الخريجين المواطنين واستيعابهم وتذليل المعوقات التي قد يواجهها القطاع الخاص أو الخريج عن طريق التدريب والتأهيل بدورات وبرامج للمتقدمين للعمل بما يناسب متطلبات القطاع الخاص وتحفيزهم برواتب مرضية وضبط أوقات العمل الرسمي بما يتناسب مع متطلباتهم وبذلك يسهم هذا التعاون بين القطاع الخاص وسياسة الحكومة بحل جيد لهذه القضية .
- § تنسيق فعال بين الهيئات التعليمية من ناحية والجهات الموظفة ذات العلاقة من ناحية أخرى ، إضافة إلى وجود استراتيجية

واضحة للتدريب وإشراك القطاع الخاص في هذه الاستراتيجية .

- § الانفتاح بدرجة أكبر على العالم من ناحية الاستثمار والتجارة الخارجية والاهتمام بمسألة التصدير نظرا لنوعية العمالة ورأس المال وموقع المنطقة المتميز وتحسين الاستفادة من عائدات النفط .

أن البطالة هي حصاد اختلالات متعددة من جوانب عديدة يقتضي معالجتها تعاون الجميع وتحقيق الاستمرار في الالتزام بالانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي كما أن هناك حاجة لإعادة تأهيل وتطوير أسواق العمل وجعلها أكثر مرونة وكفاءة حيث أن عدم معالجة مشكلة البطالة سيشكل تحديا كبيرا في الفترة القادمة لأنها ستكبر وتتفرع وسيترتب على ذلك التزامات مالية كبيرة في إعادة التأهيل.

2-الأســـــــــــرة

أن مسألة الاهتمام بالأسرة من القضايا العالمية التي زاد الحديث حولها ، لا سيما في العصر الحالي ، وذلك على مستوى الدول والهيئات والمنظمات الدولية .

والأسرة أساس المجتمع، وهي حقيقة أكدها العلماء والمفكرين والباحثين، فهي ملاذ الأمن الاجتماعي ، وأن أي خطر يهددها هو خطر على المجتمع ككل .

الأسرة كيان ونظام اجتماعي يحدد لكل عضو أو فرد من أفرادها عدة التزامات يلتزم بها كل عضو في الأسرة تجاه الآخر من خلال مجموعة من الحقوق والواجبات يرتضيها المجتمع

لقد اتفقت النظم التربوية على أهمية الأسرة في تربية أبناءها وأفرادها وعلى دورها الكبير في ذلك ، وهي بمثابة المؤسسة التربوية الأولى والمؤثرة في تربية الطفل .

من أجل ذلك تعتبر الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى وهي أساس المجتمع التي تعمل على تشكيل شخصية الفرد وأعداده للحياة وإكسابه السلوك والقيم ، وعليه فإن من الأهمية بمكان أن يتوفر لها كافة الظروف الملائمة لتتمكن من القيام بمسئوليتها في جو يسوده المودة والوفاق والاحترام . كما أن

الأطفال هم نواة الأسرة ومرحلة الطفولة يتوقف عليها إلى حد بعيد بناء شخصياتهم وتحديد سلوكهم في المستقبل وأي جهد يوجه لرعايتهم وحمايتهم هو تأمين لمستقبل الأمة وتدعيم لكيانها.

وإذا كانت الأسرة تتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بها وبالظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع فأنها بالتالي تؤثر في البناء الاجتماعي للمجتمع سواء سلبا أو إيجابا ،وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لأعضائها . وتبرز أهمية عدم إهمال دور الدولة في مساعدة الأسرة في التنشئة الاجتماعية لأفرادها ، وذلك من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي تصدرها لصالح الأسرة و يتمثل ذلك في قوانين الأحوال الشخصية وقوانين رعاية الطفل والمرأة .

وتواجه الأسرة مخاطر عديدة لا يمكن الإسهاب في تنوعها، وهي أبرزها -:

1- الانفصال بين دور الأسرة في الرعاية والتوجيه، ودور المدرسة في التربية والتعليم بما له من آثار سلبية عديدة، ولذا ينبغي مد جسور التعاون بين الأسرة والمدرسة، وإيجاد جو من الثقة في سبيل الرقي بالأجيال قدما نحو البناء والعطاء.

2- تأثير وسائل الأعلام، حيث تؤكد نتائج الأبحاث والدراسات بما لا يدع مجالا للشك أن الطفل العربي يتعرض لمؤثرات خطيرة وأن شخصيته وهي في مراحل تكوينها تخضع لضغوط سلبية متنوعة. ويمكن القول أن هذه الوسائل قد تعمل على تقوية أو تحصين القيم وأنماط السلوك في المجتمع أو تقوم بإفسادها وتشويهها.

1. وجود المربيات والخادمات الأجنبيات، ظاهرة بارزة في المجتمع الخليجي، ولا شك أن وجود هؤلاء له آثار خطيرة في التنشئة الاجتماعية للأسرة.
2. التناقض في سلوك الوالدين.
3. اختفاء الحوار داخل الأسرة، مما يؤدي إلى ظهور المشاكل وتفاقمها وأن مشاغل الحياة لا يمكن أن تكون سببا في التأجيل المستمر لجلسات الحوار داخل الأسر.

إذا كان للأسرة دور بارز في أجيالنا السابقة، فهي تواجه الآن تحديات قيم العولمة وفلسفتها ، حيث تهدف فلسفة هذه القيم إلى خلق شخصية ليست لها هوية ، شخصية استهلاكية غير منتجة بعيدة عن قيمنا وتراثنا وخصوصيتنا العربية . لابد من تضافر كافة مؤسسات الدولة مع الأسرة لمساعدتها للنهوض بدورها، وعلى الأسرة تطوير وتجديد أسلوب التواصل مع أفرادها لمواجهة وعلاج كافة المشاكل التي تعترض طريق التقدم والنهوض بأبنائها متسلحين بالقيم العربية وبتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

(Million Dirhams)

المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	2003*	2002	2001	2000	المتغيرات الاقتصادية
- Population (000)	4041	3754	3488	3247	ـ السكان (ألف نسمة)
- Workers (000)	2191	2091	1929	1738	ـ المشتغلون (ألف مشتغل)
- Gross Domestic Product	293121	261370	254236	257979	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- G.D.P. (Exc. Oil Sector)	199752	188818	179246	171289	ـ الناتج المحلي الإجمالي عدا القطاع النفطي
- G.D.P. (At Constant 1995 Prices)	241828	226011	221751	214327	ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1995)
- Gross National Income	279365	251661	259648	264191	ـ الدخل القومي الاجمالي
- Net National Income	239040	213017	222708	228992	ـ الدخل القومي الصافي
- Disposable Income	238040	211967	221614	227942	(ـ الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح
- National Saving	49327	37395	61251	75383	ـ الإدخار القومي
- Final Consumption Expenditure:	188713	174572	160363	152559	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	43489	42540	41800	39885	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	145224	132032	118563	112674	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	63070	60552	60178	57398	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	241784	191571	177800	183018	ـ إجمالي الصادرات السلعية
- Total Imports	190831	156641	136961	128574	ـ إجمالي الواردات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	50953	34930	40839	54444	ـ الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	108774	89285	78068	80424	ـ صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Current Account Balance	23632	12617	35221	50504	ـ ميزان الحساب الجاري
- Overall Domestic Liquidity	243500	220764	194961	183965	ـ السيولة المحلية الإجمالية
- Wages And Salaries	79334	75878	70924	65597	ـ حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)
General Consumer Price Index Number% (1995=100)	120.6	117.0	113.7	110.7	ـ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك% (1995 = 100)

* Preliminary

* أولية

Ministry Of Planning

وزارة التخطيط

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

INDICATORS	2003*		2002		2001		2000		المؤشـــرات
	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh.	
Per Capita : -									**حصة الفرد من:**
- Gross Domestic Product	**19.7**	**72.5**	**19.0**	**69.6**	**19.9**	**72.9**	**21.6**	**79.5**	**ـ الناتج المحلي الإجمالي**
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	**16.3**	**59.8**	**16.4**	**60.2**	**17.2**	**63.6**	**18.0**	**66.0**	**ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1995)**
- Gross National Income	**18.8**	**69.1**	**18.2**	**67.0**	**20.3**	**74.4**	**22.2**	**81.4**	**ـ الدخل القومي الاجمالي**
- Net National Income	**16.1**	**59.2**	**15.4**	**56.7**	**17.4**	**63.8**	**19.2**	**70.5**	**ـ الدخل القومي الصافي**
- Disposable Income	**16.0**	**58.9**	**15.4**	**56.5**	**17.3**	**63.5**	**19.1**	**70.2**	**ـ الدخل القومي المتاح**
- Final Consumption Expenditure:	**12.7**	**46.7**	**12.7**	**46.5**	**12.5**	**46.0**	**12.8**	**47.0**	**ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :**
- Government Final Consumption	2.9	10.8	3.1	11.3	3.2	12.0	3.4	12.3	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	9.8	35.9	9.6	35.2	9.3	34.0	9.4	34.7	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- National Saving	**3.3**	**12.2**	**2.7**	**10.0**	**4.8**	**17.5**	**6.3**	**23.2**	**ـ الإدخار القومي**
- Gross Fixed Capital Formation	**4.3**	**15.6**	**4.4**	**16.1**	**4.7**	**17.3**	**4.6**	**17.7**	**ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت**
- Total Exports	**16.3**	**59.8**	**13.9**	**51.0**	**13.9**	**51.0**	**15.4**	**56.4**	**ـ الصادرات السلعية**
- Total Imports	**12.8**	**47.2**	**11.4**	**41.7**	**10.7**	**39.3**	**10.8**	**39.6**	**ـ الواردات السلعية**
- Total Imports (Exc. Re-Exports)	**7.3**	**26.9**	**6.5**	**23.8**	**6.1**	**22.4**	**6.2**	**22.6**	**ـ صافي الواردات (عدا اعادة التصدير)**
*** General Average of Wages**	**9.2**	**33.9**	**9.1**	**33.4**	**9.0**	**33.2**	**9.3**	**34.2**	*** المتوسط العام للأجر**
*** General Average of Labour Productivity**	**24.1**	**88.5**	**24.5**	**90.0**	**25.3**	**93.0**	**26.4**	**96.8**	*** المتوسط العام لأنتاجية العامل**

* Preliminary

* أوليـــة

PRODUCTUION VALUE BY ECONOMIC SECTORS

قيمة الأنتاج الأجمالي حسب القطاعات الاقتصادية

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

SECTORS	*2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non-Financial Corporations Sector :	**346701**	**309408**	**296147**	**297374**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live Stock& Fishing	11787	11529	10882	10762	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	100849	78238	80768	91735	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude Oil And Natural Gas	99742	77200	79784	90782	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	1107	1038	984	953	* المحاجر
- Manufacturing Industries	78500	72737	67989	66590	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas And water	10590	10026	8764	8232	- الكهرباء والماء
- Construction	35317	33970	32952	31716	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade And Repairing Services	32586	30666	29011	28201	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	11540	10821	10072	9006	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	35232	32422	27922	24339	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	24479	23474	22643	21961	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	5821	5525	5144	4832	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**19770**	**18662**	**17985**	**16331**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**43489**	**42540**	**41694**	**38850**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	2076	2036	1945	1643	- الخدمات المنزلية
TOTAL	**412036**	**372646**	**357771**	**354198**	**المجموع**
Total of non Crude oil Sectors	**312294**	**295446**	**277987**	**263416**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

*Pre.

* أوليـــــــــة

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	*2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non-Financial Corporations Secto	**249426**	**219201**	**213614**	**220086**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
-Agriculture,Live Stock and Fishing	9359	9105	8862	9047	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	94134	73277	75687	87372	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	93369	72552	74990	86690	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	765	725	697	682	*المحاجر
-Manufacturing Industries	40100	36673	35132	34762	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	5513	5274	4890	4615	-الكهرباء والغاز والماء
-Construction	18791	17988	17446	16857	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	25774	24361	22838	22268	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	6345	6025	5435	5026	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	23629	21742	19595	17247	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	21205	20388	19662	19068	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	4576	4368	4067	3824	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**18394**	**17314**	**16845**	**14862**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**29272**	**28525**	**27029**	**25561**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	2068	2030	1940	1641	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	6039	5700	5192	4171	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**293121**	**261370**	**254236**	**257979**	**المجموع**
Total of Non Crude Oil Sectors	**199752**	**188818**	**179246**	**171289**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

* Preliminary

* اوليـــــــة

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Constant 1995 Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الثابتة لسنة1995)

SECTORS	*2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non- Financial Corporations Sector :	**200532**	**185770**	**183163**	**178275**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
-Agriculture,Live Stock and Fishing	8956	8738	8500	8733	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :	55311	48653	52853	51972	-الصناعات الاستخراجية :
*Crude Oil and Natural Gas	54578	47956	52181	51310	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	733	697	672	662	*المحاجر
-Manufacturing Industries	38010	34630	33362	33120	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	5347	5115	4748	4487	-الكهرباء والغاز والماء
-Construction	17661	16970	16490	16170	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	23495	22500	21146	20676	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	5767	5492	4990	4645	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	21692	20131	18313	16211	-النقل والتخزين والاتصالات
-Real Estate and Business Services	20004	19420	18906	18618	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	4289	4121	3855	3643	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
The Financial Corporation Sector	**17808**	**16875**	**16244**	**14207**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**27280**	**26895**	**25547**	**24296**	**قطاع الخدمات الحكومية**
-Domestic Services of Households	1981	1952	1862	1599	-الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	5773	5481	5065	4050	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**241828**	**226011**	**221751**	**214327**	**المجموع**
Total of Non Crude Oil Sectors	**187250**	**178055**	**169570**	**163017**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

* Preliminary

* اوليـــــــة

Sectoral Distribution of G.D.P.

التوزيع القطاعي لأجمالي الناتج المحلي

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

Sectoral Distribution	*2003	2002	2001	2000	التوزيع القطاعي
Oil Sector -	**111104**	**88133**	**90330**	**102636**	**- القطاع النفطي**
* Crude Oil & Natural Gas	93369	72552	74990	86690	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Oil Refining & Gas Liquification	17735	15581	15340	15946	* تصفية النفط وتسييل الغاز
Government And Public Sector -	**53325**	**50090**	**45836**	**40866**	**- القطاع الحكومي والعام**
Private Sector -	**128692**	**123147**	**118070**	**114477**	**- القطاع الخاص**
G.D.P.	**293121**	**261370**	**254236**	**257979**	**الناتج المحلي الأجمالي**

*Pre.

*اوليـــة

G. D. P. BY TYPE OF EXPENDITURE

الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق

(Million Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

EXPENDITURE	*2003	2002	2001	2000	الإنفـــــاق
- Final Consumption Expenditure :	**188713**	**174572**	**160363**	**152559**	**ـ الإنفاق الإستهلاكي النهائي :**
Government Eexpenditure –	43489	42540	41800	39885	ـ إنفاق حكومي
Private Expenditure –	145224	132032	118563	112674	ـ إنفاق خاص
- Gross Fixed Capital Formation :	**63070**	**60552**	**60178**	**57398**	**ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :**
Government –	14120	14016	15533	12758	ـ حكومي
Puplic Sector –	21850	20911	19634	19885	ـ قطاع عام
Private Sector –	27100	25625	25011	24755	ـ قطاع خاص
- Change In Stocks :	**2950**	**2870**	**2792**	**2680**	**ـ التغير في المخزون السلعي**
- Export Of Goods And Services :	**252004**	**201076**	**186516**	**190988**	**ـ الصادرات من السلع والخدمات:**
Goods –	241784	191571	177800	183018	ـ سلع
Services –	10220	9505	8716	7970	ـ خدمات
Less : Imports Of Goods And Services :	**211376**	**175711**	**154441**	**144634**	**ناقصا : الواردات من السلع والخدمات :**
Goods –	190831	156641	136961	128574	ـ سلع
Services –	20545	19070	17480	16060	ـ خدمات
*Indirect Taxes (Net)	-2240	-1989	-1172	-1012	* الضرائب غير المباشرة (صافي)
G. D. P. At Basic Prices	**293121**	**261370**	**254236**	**257979**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس**

*Preliminary

*اولية

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الأقتصادية

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

SECTORS	*2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non - Financial Corporations Sector :	**58959**	**56342**	**54687**	**53088**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live stock and Fishing	2071	2097	1997	1534	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	8051	8111	7694	7434	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	7845	7925	7530	7280	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	206	186	164	154	* المحاجر
- Manufacturing Industries	11133	10387	9583	9570	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	5327	5067	5359	4600	- الكهرباء و الغاز والماء
- Construction	3282	3068	3043	3050	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	3061	2734	2517	2505	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	3734	3592	3227	2987	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	11202	10465	10760	9722	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	10272	10031	9849	11096	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	826	790	658	590	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**355**	**606**	**603**	**289**	**قطاع المشروعات المالية**
Gevernment Services Sector	**3756**	**3604**	**4888**	**4021**	**قطاع الخدمات الحكومية**
TOTAL	**63070**	**60552**	**60178**	**57398**	**المجموع**
Construction -	26720	25650	25550	24660	- تشييـــــــــد
Others -	36350	34902	34628	32738	- اخرى

* Pre.

*اولية

WORKERS IN ECONOMIC SECTORS

المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية

(Worker) (مشتغل)

SECTORS	*2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non - Financial Corporations Sector:	**1716771**	**1629673**	**1497125**	**1330605**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
Agriculture , Live stock and Fishing -	168262	163192	154043	120242	ـ الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
: Mining and Quarrying –	32911	31702	30248	27639	ـ الصناعات الإستخراجية :
Crude Oil and Natural Gas *	28073	27197	25945	23465	*النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	4838	4505	4303	4174	*المحاجر
Manufacturing Industries–	297834	273022	246910	226090	ـ الصناعات التحويلية
Electricity , Gas and water –	33140	32363	31370	29650	ـ الكهرباء والغاز والماء
Construction–	362251	343840	305477	287198	ـ التشييد والبناء
Wholesale Retail Trade and Repairing Services–	429098	405874	370827	336585	ـ تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
Restaurants and Hotels –	98509	94930	84001	72008	ـ المطاعم والفنادق
Transports , Storage and Communication–	133913	130923	127243	107788	ـ النقل والتخزين والإتصالات
Real Estate and business Services–	63065	60760	56495	42260	ـ العقارات وخدمات الأعمال
Social and Personal Services–	97788	93067	90511	81145	ـ الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**26214**	**25724**	**24825**	**23039**	**قطاع المشروعات المالية**
Gevernment Services Sector	**248592**	**237368**	**214226**	**203897**	**قطاع الخدمات الحكومية**
Domestic Servics of Households –	199721	197825	192846	180230	ـ الخدمات المنزلية
TOTAL	**2191298**	**2090590**	**1929022**	**1737771**	**المجموع**

*Pre. *اولية

COMPENSATION OF EMPLOYEES

(Million Dirhams)

تعويضات المشتغلين (حجم الأجور)

(مليون درهم)

SECTORS	*2003	2002	2001	2000	القطاعات
The Non - Financial Corporations Sector :	**48923**	**46361**	**42851**	**39561**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
Agriculture , Live stock and Fishing -	2607	2539	2519	1897	ـ الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
: Mining and Quarrying –	2406	2316	2220	2143	ـ الصناعات الإستخراجية :
Crude Oil and Natural Gas *	2272	2187	2104	2031	* النفط الخام والغاز الطبيعي
*Quarrying	134	129	116	112	*المحاجر
Manufacturing Industries–	6558	5998	5598	5189	ـ الصناعات التحويلية
Electricity , Gas and water –	1425	1384	1333	1250	ـ الكهرباء والغاز والماء
Construction–	10743	10238	9641	9320	ـ التشييد والبناء
Wholesale Retail Trade and Repairing Services–	11101	10320	9247	8775	ـ تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
Restaurants and Hotels –	2153	2053	1907	1600	ـ المطاعم والفنادق
Transports , Storage and Communication–	8017	7745	6733	6038	ـ النقل والتخزين والإتصالات
Real Estate and business Services–	1408	1356	1306	1149	ـ العقارات وخدمات الأعمال
Social and Personal Services–	2505	2412	2347	2200	ـ الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**3143**	**3015**	**2881**	**2361**	**قطاع المشروعات المالية**
Gevernment Services Sector	**25200**	**24472**	**23252**	**22034**	**قطاع الخدمات الحكومية**
Domestic Servics of Households –	2068	2030	1940	1641	ـ الخدمات المنزلية
TOTAL	**79334**	**75878**	**70924**	**65597**	**المجموع**

*Pre.

*أوليـــــــة

CURRENT ACCOUNT BALANCE

(Milion Dirhams)

ميزان الحساب الجـــــــاري

(مليون درهم)

	ITEMS	*2003		2002		2001		2000		البيـــان	
		دائن Credit	مدين Debit	دائن Credit	مدين Debit	دائن Credit	مدين Debit	دائن Credit	مدين Debit		
1	GOODS AND SERVICES (Net)	40628		25365		32075		46354		السلع و الخدمات (صافي)	1
1--1	TRADE BALANCE:-	50953		34930		40839		54444		الميزان التجاري :-	1--1
	Total Exports:	241784		191571		177800		183018		اجمالي الصادرات :	
	Crude Oil -	81217		61254		65203		79462		ـ النفط الخام	
	Petroleum Products -	12990		11905		9471		7130		ـ المنتجات النفطية	
	_Gas	14363		12025		13132		13971		ـ الغاز	
	Other Exports -	9819		8649		7537		7146		ـ صادرات اخرى	
	Free Zone Exports -	41338		30382		23564		20189		ـ صادرات المناطق الحرة	
	Re-Exports -	82057		67356		58893		55120		ـ اعادة التصدير	
	Total Imports:		190831		156641		136961		128574	اجمالي الاستيرادات:	
	Emirates Imports -		147522		122803		112375		108064	ـ الواردات للامارات	
	Free Zone Imports -		43309		33838		24586		20510	ـ واردات المناطق الحرة	
1--2	Services(Net) :		10325		9565		8764		8090	الخدمات (صافي):	2--1
	Tourism -	5280	14530	4890	13410	4405	12188	3900	11080	ـ السياحة	
	Transport -	3350	4535	3155	4275	2991	4035	2870	3880	ـ النقل	
	+ Direct Purchases by Gov. Abroud -	1590	1480	1460	1385	1320	1257	1200	1100	ـ مشتريات مباشرة للحكومة من الخارج+	
	Expenses of Diplomatic Missions									نفقات البعثات الدبلوماسية	
2	Property,Enterprenurial Income and Other Transfers with World(Net)		16996		12748	3146		4150		دخل الملكية وعائد التنظيم وتحويلات جارية اخرى مع العالم الخارجي(صافي)	2
2--1	Property, Enterprenurial Income -	9421	9297	11161	7659	24120	5520	24300	5600	ـ دخل الملكية وعائد التنظيم	1--2
2--2	Workers Remittances -		16120		15200		14360		13500	ـ تحويلات العاملين	2--2
2--3	Officil Grants -		900		940		994		950	ـ المنح و الهبات الأخرى	3--2
2--4	Other Current Transfers -		100		110		100		100	ـ تحويلات جارية اخرى	4--2
3	CURRENT ACCOUNT BALANCE	23632		12617		35221		50504		اجمالي الحساب الجاري	3

* Pre.

* أوليـــــة

CONSUMER PRICES INDEX NUMBERS

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

(1995 = 100)

(100=1995)

Major Expenditure Groups	*2003	2002	2001	2000	الوزن weight	مجموعات الأنفاق الرئيسية
General Index Number :	**120.6**	**117.0**	**113.7**	**110.7**	**100.00**	**الرقم القياسي العام :**
-Food,Beverages and Tobacco	117.5	115.1	114.5	113.4	**14.43**	ـ الطعام والشراب والتبغ
-Clothing and Foot Wear	118.6	116.2	115.5	114.2	**6.74**	ـ الملابس وملبوسات القدم
-House Rent and Related House Items	110.4	104.3	99.0	96.1	**36.14**	ـ الأيجارات وملحقات السكن
-Furniture and Related Items	120.0	118.4	117.5	116.4	**7.40**	ـ الأثاث والتأثيث
-Medical Care and Health Services	152.8	150.0	138.8	132.5	**1.85**	ـ العناية الطبية والخدمات الصحية
-Transport and Communication	137.9	135.1	133.3	130.3	**14.93**	ـ النقل والأتصالات
-Recreational , Education and Cultural Services	132.5	131.0	125.0	115.2	**10.29**	ـ خدمات الترفيه و التعليم والثقافة
-Other Goods and Services	119.5	117.9	117.0	116.2	**8.22**	ـ سلع و خدمات اخرى

*Preliminary

*أولية

POPUALATION IN U.A.E

السكان في دولة الأمارات العربية المتحدة

1000 (الف نسمة)

EMIRATE	2003*			2002			2001			2000			الأمارة
	جملة Total	إناث Females	ذكور Males	جملة Total	إناث Females	ذكور Males	جملة Total	إناث Females	ذكور Males	جملة Total	إناث Females	ذكور Males	
Abu Dhabi	1591	451	1140	1470	423	1047	1362	396	966	1266	373	893	ابو ظبي
Dubai	1204	369	835	1112	340	772	1029	313	716	952	289	663	دبي
Sharjah	636	230	406	599	217	382	562	204	358	529	193	336	الشارقة
Ajman	235	96	139	215	87	128	196	79	117	179	72	107	عجمان
Umm Al-Quwain	62	25	37	59	24	35	52	21	31	49	20	29	ام القيوين
Ras Al-Khaimah	195	80	115	187	77	110	181	75	106	172	71	101	راس الخيمة
Alfujeirah	118	45	73	112	43	69	106	41	65	100	39	61	الفجيرة
TOTAL	4041	1296	2745	3754	1211	2543	3488	1129	2359	3247	1057	2190	اجمالي الدولة

* Est. * اولـيـة

FORECASTS OF SOME ECONOMIC VARIABLES

توقعات بعض المتغيرات الأقتصادية

ECONOMIC VARIABLES	**2004	*2003	2002	المتغيرات الأقتصادية
- Population (000)	4320	4041	3754	ـ السكان (الف نسمة)
- Workers (000)	2304	2191	2091	ـ المشتغلون (الف مشتغل)
- G.D.P. (Bill of Dh.)	312.4	293.1	261.4	ـ الناتج المحلي الأجمالي (بليون درهم)
- G.D.P. Non Oil Sectors (Bill.of Dh.)	210.2	199.8	188.8	ـ الناتج المحلي الأجمالي عدا قطاع النفط (بليون درهم)
- G.D.P. At Constant 1995 Prices (Bill.Of Dh.)	253.5	241.8	226.0	ـ الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1995(بليون درهم)
- Per Capita National Income	59.7	59.2	56.7	ـ متوسط دخل الفرد (الف درهم)
- Gross Fixed Capital Formation (Bill.of.Dh.)	65.2	63.1	60.6	ـ اجمالي تكوين راس المال الثابت (بليون درهم)
- Final Consuption Expenditure (Bill.of.Dh.)	201.2	188.7	174.6	ـ الأنفاق الأستهلاكي النهائي(بليون درهم)
- Commodity Exports (Bill.of Dh.)	269.0	241.8	191.6	ـ اجمالي الصادرات (بليون درهم)
- Commodity Imports (Bill.of Dh.)	213.0	190.9	156.6	ـ اجمالي الواردات(بليون درهم)
- Current Surplus Merchandise(Bill.of Dh.)	56.0	51.0	34.9	ـ الفائض في الميزان التجاري(بليون درهم)
- Inflation Rate(%)	3.0	3.1	2.9	ـ معدل التضخم(%)

* Preliminary Data

** Forecasts

* بيانات اولية

** توقعات